التجاره الخارجيه واثرها علي التنميه الصناعيه في ماليزيا (دراسه تحليليه)

أ.د خيريه عبدالفتاح عبدالعزيز *

محمد احمد الشافعي عبدالحميد**

* **أ.د /خيريه عبدالفتاح عبدالعزيز** استاذ الاقتصاد ورئيس قسم الاقتصاد الاسبق, كليه التجاره جامعه الزقازيق ولها بحوث واهتمامات بحثيه في الاقتصاد .

** **الباحث / محمد احمد الشاقعي عبدالحميد** , باحث ماجستير , معهد البحوث والدراسات الاسيويه, جامعه الزقازيق , وله اهتمامات بحثيه في الاقتصاد

Email : w_a_elshafey@yahoo.com

الملخص

كانت هناك نظرة تفاؤلية بخصوص العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية، فقد أشار آدم سميث لأثر التجارة فى تهيئة الفرصة لتطبيق التخصص وتقسيم العمل وتصريف فائض الإنتاج ومن ثم إتساع السوق وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وليس مصادفة أن يطلق البعض عليها اسم "المعجزة الماليزية"، وذلك من فترة السبعينيات، فالتطور السريع والشامل لابد أن يكون برهان تجربة تنموية رائدة تميزت بها ماليزيا، وشكلت ماليزيا ومعها دول شرق آسيا تجربة تنموية رائدة، حيث استطاعت هذه الدول وخلال فترة قصيرة لم تتجاوز الثلاثة عقود من تحقيق نمواً اقتصادياً كبيراً، به انتقلت هذه الدول من دول متخلفة الي دول متقدمة، مع أنه في بداية الخمسينيات كانت معظم الدول العربية أفضل اقتصادياً منها،وتتمثل **مشكلة** البحث في محاولة الاجابة على **السؤال:** هل توجد آثار إيجابية للتجارة الخارجية علي الاقتصاد الماليزي؟، وتتضح أهمية البحث من خلال محاولتها التعرف علي أثر تحرير التجارة الخارجية علي النمو الاقتصادي، وذلك لدفع الدول النامية التي لا تتبني هذه السياسة، ولأنها ميدان رحب يساعد حجمه الكبير علي تيسير الحركة الاقتصادية ودفعها إلي الأمام، ويقوم البحث علي اختبار صحة **الفرض:** توجد آثار إيجابية للتجارة الخارجية علي الاقتصاد الماليزي، ويتمثل **أهداف** البحث، **في** التعرف علي أهمية التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا، وإعتمد **منهج** البحث على المنهج الإستقرائى فى إجراء مسح للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث للوقوف على مستجدات المفاهيم المرتبطة بالتجارة الخارجية والتنمية الصناعية، كما إعتمدت البحث على المنهج الإستنباطى فى تحليل متغيرات البحث وتحليل العلاقة فيما بينها، **وتبين** من البحث صحة الفرض البحثي، وأوصي البحث، بضرورة العمل علي زيادة الصادرات، لأنها تحد من عجز الميزان التجاري، وتشجيع الصناعات الموجهة للتصدير، وإتباع استراتيجية الإحلال محل الواردات.

Abstract

There was an optimistic view of the relationship between foreign trade and economic development. Adam Smith pointed to the impact of trade in creating the opportunity to apply specialization, division of labor, disposal of surplus production, expanding market and increasing production efficiency, not coincidentally to be called the Malaysian Miracle. In the 1970s, rapid and comprehensive development must be a demonstration of Malaysia's pioneering development experience. Malaysia and East Asia were a pioneering development experience. Within a short period of time,

these three countries achieved significant economic growth. And from backward countries to developed countries, although in the early fifties most Arab countries were better economically than them. The problem of research is to try to answer the question: Are there positive effects of foreign trade on the Malaysian economy? The liberalization of foreign trade on economic growth, in order to push developing countries that do not adopt this policy, and because it is a field of large size helps to facilitate economic movement and forward it, and the research on the test validity of the imposition: there are positive effects of foreign trade on the Malaysian economy, The research approach was based on the extrapolation method in conducting a survey of previous studies related to the subject of research to find out the latest concepts related to

foreign trade and industrial development. The research also relied on the developmental approach in analyzing the research variables And the analysis of the relationship between them. The research found the validity of the research hypothesis, and recommended the research, the need to work on increasing exports, because it reduces the trade balance deficit, and encourage export-oriented industries, and follow the strategy of replacement of imports.

١ – مقدمة:

تعددت الأراء بخصوص العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية فعلى سبيل المثال كان لبعض الكلاسيك مثل أدم سميث نظرة تفاؤلية بخصوص هذه العلاقة فقد أشار آدم سميث **Adam Smith** لأثر التجارة فى تهيئة الفرصة لتطبيق التخصص وتقسيم العمل وتصريف فائض الإنتاج ومن ثم إتساع السوق وزيادة الكفاءة الإنتاجية وفى الفكر الحديث هناك أيضاً المتفائلون أمثال هيكس وفاينر **Hicks and Feiner** ، حيث يشير هيكس إلى ما تتيحة التجارة الخارجية من مبادلة سلع أقل نفعاً فى أغراض التنمية بسلع تستخدمها البلاد فى أغراض التنمية وأوضح فاينر أن معدل النمو الإقتصادى لبلد ما يتوقف إلى حد ما على ما يستطيع هذا البلد أن يحققة عن طريق التجارة الخارجية من إسهام فى هذا النمو.

وحققت ماليزيا قفزات سريعة في مسيرتها التنموية، شملت كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واصبحت من الدول المتقدمة بل وعلي رأس دول النمور الأسيوية.

وليس مصادفة أن يطلق البعض عليها اسم "المعجزة الماليزية"، وذلك من فترة السبعينيات، فالتطور السريع والشامل لابد أن يكون برهان تجربة تنموية رائدة تميزت بها ماليزيا عن غيرها من دول العالم.

وشكلت ماليزيا ومعها دول شرق آسيا تجربة تنموية رائدة، حيث استطاعت هذه الدول وخلال فترة قصيرة لم تتجاوز الثلاثة عقود من تحقيق نمواً اقتصادياً كبيراً، به انتقلت هذه الدول من دول متخلفة الي دول متقدمة، مع أنه في بداية الخمسينيات كانت معظم الدول العربية أفضل اقتصادياً منها.

ونتيجة لذلك فقد أصبحت دول النمور الأسيوية محط أنظار معظم الاقتصاديين ورجال الأعمال والمهتمين بالشأن الاقتصادي في كافة أنحاء العالم، وحاصة من قبل اقتصادي البنك والصندوق الدوليين، الذين رأوا في هذه الدول نماذج يجب علي الدول النامية في مسيرتها للتنمية السير علي خطاها والاقتداء بها[١].

ويعيش العالم اليوم تحولات عديدة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية نتيجة الثورات التي مر بها اقتصاد العالم ولاسيما ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أصبحت فيها المعلومات العنصر الأساس والمنتج الرئيس في عالم الأعمال. فلذلك أصبح هنالك إهتمام متزايد في تقديم المعلومات إلى جميع متخذي القرارات بالوقت المناسب لاتخاذ قرارات رشيدة[٢]، وهذا يعني أن نظم المعلومات التقليدية أصبحت أقل ملاءمة في تقديم المعلومات إلى متخذي القرارات، ومن هنا برزت الحاجة لوجود نظام جديد للتكنولوجيا يتلاءم مع البيئة الحاضنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبسبب ضخامة المبالغ المستثمرة في المشاريع الضخمة، بهدف تحقيق تنمية اقتصادية مما تنعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل ايجابي في ماليزيا.

وبدأت الحكومة الماليزية في تنفيذ الخطط الاقتصادية الخمسية، بدءاً من الخطة الخمسية الماليزية في عام ١٩٥٥. بناء علي ولادة ماليزيا، أعيد بناء وترقيم الخطط من جديد بدءاً من خطة ماليزيا الأولي في عام ١٩٦٥.

كما بدأت ماليزيا في السبعينيات تقليد اقتصادات النمور الآسيوية الأربع كوريا الجنوبية والصين (تايوان)، ثم مستعمرة التاج البريطاني في هونغ كونغ وسنغافورة، وألزمت نفسها بالانتقال من كونها

---

(١)بيونج ناك سونج، " **صعود الاقتصاد الكورى**"، ترجمة: عبدالله شحاتة خطاب، مراجعة: هدى ميتكيس،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الأسيوية، ط٣، ٢٠٠٦)، ص ٥٦.

(٢) صلاح عباس، **العولمة وأثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث**،(الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٤)، ص٥٢.

تعتمد علي التعدين والزراعة إلي اقتصاد يعتمد بصورة أكبر علي التصنيع. بوجود الاستثمارات اليابانية، وازدهرت الصناعات الثقيلة في غضون سنوات، وأصبحت صادرات البلاد محرك النمو الرئيسي. حققت ماليزيا معدل نمو محلي إجمالي أكثر من ٧% مع انخفاض معدلات التضخم في الثمانييات والتسعينيات[٣].

وتعد ماليزيا اليوم واحدة من أكبر مصنعي الأقراص الصلبة الحاسوبية، ولقد حاولت الحكومة الماليزية القضاء علي الفقر مع السياسات الاقتصادية الجديدة المثيرة للجدل، وكان هدفها الرئيسي القضاء علي ربط العرق بالوظيفة الاقتصادية، وكانت الخطة الماليزية الثانية أول خطة خمسية شملت تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة.

فكان نجاح أو فشل السياسة الاقتصادية الجديدة هو موضوع جدل كبير، علي الرغم من إحالتها رسمياً للتقاعد في عام ١٩٩٠، وحلت محلها سياسة التنمية الوطنية.

وظهرت في الآونة الأخيرة من جديد الكثير من النقاشات حول نتائج وأهمية ما عرف بالسياسة الاقتصادية الجديدة. وقد جادل البعض بأنها نجحت في خلق طبقة متوسطة/ عليا من رجال الأعمال والمهنيين المالزيين.

وعلي الرغم من بعض التحسن في القوة الاقتصادية للماليزيين، عموماً فإن الحكومة الماليزية تحافظ علي سياسة التمييز التي تفضل العرق الماليزي علي غيره، بما في ذلك المعاملة التفضيلية في التوظيف والتعليم والمنح الدراسية، والأعمال التجارية، والحصول علي مساكن أرخص والمساعدات الفورية حيث ساعدت هذه المعاملة الخاصة علي إثارة الحسد والضغينة بين الماليزيين وغيرهم.

وقد أدي الازدهار الاقتصادي السريع إلي بروز عدة مشاكل، ومنها زيادة الحاجة إلي العمالة الأجنبية، والكثير منها دخل البلاد بصورة غير قانونية، حيث ظهرت الشركات المحدودة العامة واتحادات البنوك حريصة علي الاستفادة من التنمية السريعة والزيادة الكبيرة في مشاريع البنية التحتية. انتهت هذه الصحوة عندما ضربت الأزمة المالية الأسيوية في خريف عام ١٩٩٧، لطمة قوية للاقتصاد الماليزي، وبغض النظر عن السبب والنتيجة للأزمة تزامنت عودة انتعاش الاقتصاد أيضاً مع الإنفاق الحكومي الهائل، والعجز في الميزانية في السنوات التي أعقبت الأزمة. وفي وقت لاحق تمتعت ماليزيا بانتعاش اقتصادي أسرع مقارنة بجيرانها، حيث عاد اقتصاد البلاد إلي مستويات ما قبل الأزمة.

---

[٣] عبد الخالق جودة، **الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلي التبادل اللامتكافيء**، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٧٦.

ونظراً لأن وتيرة التنمية اليوم ليست سريعة إلا أنه ينظر إليها علي أنها أكثر استدامة. وعلي الرغم من الضوابط والتدابير الحكومية الاقتصادية قد تكون أو لا تكون السبب الرئيسي للانتعاش، فإنه لا شك في أن القطاع المصرفي أصبح أكثر قدرة علي مقاومة الصدمات الخارجية[٤]. كما أن الحساب الجاري انتهي إلي فائض هيكلي موفراً الأمان ضد هروب رؤوس المال، وعادت أسعار الأصول بشكل عام إلي مستويات ما قبل الأزمة، كما أن ماليزيا أيضاً أكبر مركز مصرفي ومالي في العالم الإسلامي. ولجأت ماليزيا إلي إتباع أساليب وسياسيات مختلفة لتشجيع بلدان العالم الثالث وضعاً متردياً اقتصادياً في ظل عجزها عن سداد فوائد الديون والقروض، ولذا قررت الحكومة الماليزية تخطيط سياساتها الاقتصادية.

ويعتبر قطاع التجارة الخارجية في ماليزيا والدول النامية قطاعاً حيوياً بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومما يزيد من أهميته أنه يعكس أغلب الخصائص التي يتصف بها باقي القطاعات الإنتاجية في الدولة، فماليزيا من الدول النامية التي يتسم اقتصادها بأنه تصديري من ناحية، ويرتفع الميل فيها إلي الاستيراد من ناحية أخري، ففيما يتعلق بالصادرات كانت تعتمد بحكم طبيعة إنتاجها المحلي وأوضاعها الاقتصادية العامة علي المواد الأولية لتوفير صادرتها[٥].

وتمتلك ماليزيا موارد طبيعية في مجالات الزراعة والغابات والمعادن، وتعد ماليزيا واحدة من كبار مصدري المطاط الطبيعي وزيت النخيل، جنباً إلي جنب مع الأخشاب والكاكاو، والفلفل، والأناناس، والتبغ، وزيت النخيل أيضاً مورد رئيسي للنقد الأجنبي.

كما أن القصدير والبترول هما الموردان المعدنيان الرئيسيان ذوا الأهمية الاقتصادية في الاقتصاد الماليزي. فكانت ماليزيا أكبر منتج للقصدير في العالم حتي انهيار سوق القصدير في أوائل الثمانييات، وفي القرنين التاسع عشر والعشرين، لعب القصدير دوراً مهيمناً في الاقتصاد الماليزي، وكان كذلك حتي عام ١٩٧٢ عندما تولي البترول والغاز الطبيعي الصدارة في حقل استكشاف المعادن، وفي الوقت نفسه تراجعت حصة القصدير من الاقتصاد حيث ساهم البترول والغاز الطبيعي بدعم الاقتصاد الماليزي[٦].

---

[٤] إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢)، ص ٤٣.

[٥] محمد أحمد الخضيري، **العولمة الاجتماعية**، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠١)، ص ٨٣.

[٦] كمال بن موسي، **المنظمة العالمية التجارية والنظام التجاري العالمي الجديد**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤، ص٦٤.

ولذلك أصبحت ماليزيا من بين الدول النامية التي أولت رعاية بالتجارة الخارجية بهدف زيادة التصدير وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجاذبة للتكنولوجيا الحديثة، ولذلك يتمتع النمو الاقتصادي الماليزي بنسب معقولة إذا ما قورنت ببعض دول الجوار التي مازالت تعيش تحت مستوي الكفاف[٧].

وبالرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا علي الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإن الأمور تبدلت من بلد يعتمد بشكل أساسي علي تصدير بعض المواد الأولية إلي بلد مصدر للسلع الصناعية في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والإلكترونية.

واحتلت ماليزيا المرتبة التاسعة عالمياً متقدمة علي كل من إيطاليا، والسويد، والصين حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠١م، حيث رصد هذا التقرير أهم ٣٠ دولة مصدرة للتقنية[٨].

٢- مشكلة البحث:

استطاع الاستعمار أثناء الحقبة الاستعمارية للدول النامية تحويل هذه الدول الي دول زراعية ومنتجة للمواد الأولية التي يحتاج لها في صناعته هذا من جانب، ومن جانب أخر تحويل هذه الدول الي دول مستهلكة لمنتجاته الصناعية، وحارب انشاء أي صناعة محلية بشتي الطرق.

ولكن عولمة الاقتصاد وزيادة درجة الانفتاح علي العالم الخارجي قد قادت الاقتصاد الماليزي الي الأزمة المالية العالمية في عام ١٩٩٨، بيد أن الاستفادة من القروض والاستثمارات الأجنبية وتحويل معظمها الي قطاع تكنولوجيا المعلومات أدي الي العودة الي مسار النمو مرة أخري[٩].

وعليه تتمثل مشكلة البحث في محاولة الاجابة على **السؤال التالي:**

هل توجد آثار إيجابية للتجارة الخارجية علي الاقتصاد الماليزي؟.

٣-أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال محاولتها التعرف علي أثر تحرير التجارة الخارجية علي النمو الاقتصادي، وذلك لدفع الدول النامية التي لا تتبني هذه السياسة، ولأنها ميدان رحب يساعد حجمه الكبير علي تيسير الحركة الاقتصادية ودفعها إلي الأمام.

---

[٧] سمير النجار، **الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات**، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١)، ص ٨٥.

[٨] شهاب محمد محمود، **المنظمات الدولية**، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٠)، ص ٢٣.

[٩] محمود عثمان علي، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتمويل الدولي**، (عمان: دار الأرقم، ٢٠١١)، ص ٥٩.

وقد يستفاد من هذه البحث بتطبيقها علي الدول النامية، مع ملاحظة أن كل دولة تختلف عن غيرها في تطبيق هذا النموذج من حيث إمكاناتها، وكذلك التعرف علي بعض القيم والاتجاهات الجديدة في ظل المنافسة التي إتخذتها ماليزيا في تجارتها الخارجية، وهذا بلا شك يؤدي إلي التعرف علي ما قد يلحق بهذه الإجراءات من تغييرات والتي لعبت دوراً هاماً في بناء الاقتصاد القومي الماليزي في ظل الاقتصاد العالمي الجديد.

وعليه يستمد هذا البحث أهميتها من **الأتي:**

أ- أهمية التجارة الخارجية فى علاج كثير من المشكلات الاقتصادية خاصة فى الدول النامية، نظراً لافتقار معظم تلك الدول إلى التكنولوجيا المتقدمة والتي تؤدي الي زيادة الانتاج وخفض التكاليف، مما ينعكس على زيادة الناتج المحلى ورفع معدلات التنمية الاقتصادية.

ب- ضرورة إعادة هيكلة قطاع الصادرات الوطنية لتنويع مصادر الدخل خارج الصادرات النفطية كسياسة بديلة على المدى البعيد باعتبار البترول طاقة زائلة تخضع للتقلبات الدولية.

٤- فروض البحث:

يقوم البحث علي اختبار صحة **الفرض التالي:**

توجد آثار إيجابية للتجارة الخارجية علي الاقتصاد الماليزي.

٥- أهداف البحث:

إن أهم الأهداف الاقتصادية لأي دولة تريد التقدم هو محاولة تثبيت أقدامها في مواجهة المنافسة الرهيبة من كل دول العالم في كافة المجالات ولا سيما الاقتصادى منها فتحاول عمل إكتفاء ذاتى لها وتجويد منتجاتها في مواجهة المنتجات الأخرى من الدول التى تتعامل معها اقتصاديًا وأيضًا زيادة الصادرات وتقليل الواردات وانشاء المصانع التى تخدم أهداف التنمية.

ومن ثم تتمثل أهداف البحث، **فيما يلي:**

أ- التعرف علي أهمية التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا.

ب- التعرف علي طبيعة الاقتصاد الماليزي والأهمية النسبية للقطاعات المكونة له.

ج- التعرف على أهم محددات النمو الاقتصادي في ماليزيا.

د- التعرف علي مواطن المكاسب الإقتصادية التى قد تعود على الإقتصاد الماليزي وكذلك المثالب التى يمكن أن يعانيها ذلك الإقتصاد من وراء تحرير التجارة الخارجية.

٦- منهج البحث:

إعتمد منهج البحث على المنهج الإستقرائى فى إجراء مسح للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث للوقوف على مستجدات المفاهيم المرتبطة بالتجارة الخارجية والتنمية الصناعية ، كما إعتمدت البحث على المنهج الإستنباطى فى تحليل متغيرات البحث وتحليل العلاقة فيما بينها.

كما اعتمد الباحث في دراسته على المنهج التحليلي عند تحليل البيانات الصادرة من الجهات المختصة في مجال دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية فى ماليزيا.

٧- خطة البحث:

تم تناول البحث من خلال **المحورين التاليين:**

المحور الأول: مدخل نظري لدراسة التجارة الخارجية.

المحور الثاني: تحليل الأثار الاقتصادية للتجارة الخارجية في ماليزيا.

المحور الأول

مدخل نظري لدراسة التجارة الخارجية

يشكل إلغاء أو تخفيض القيود التي كانت تعترض التجارة الدولية والاستثمارات الاتجاه الجديد في العلاقات الاقتصادية الدولية، ولتحقيق هذا الهدف استعملت عدة آليات تمثلت في إصلاح السياسة التجارية والاتفاقات الاقتصادية العالمية والإقليمية.

وعليه سيتم تناول هذا الفصل من خلال **النقاط الأتية:**

- مفهوم وأسباب وشروط نجاح تحرير التجارة الخارجية.
- مراحل وآثار تحرير التجارة الخارجية.
- إصلاح السياسات التجارية.
- إصلاح النظام التجاري العالمي.
- تحرير نظام الاستثمار الأجنبي المباشر.

١- مفهوم وأسباب وشروط نجاح تحرير التجارة الخارجية:

١-١- مفهوم تحرير التجارة الخارجية:

تعرف سياسة تحرير التجارة الخارجية علي:"أنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلي تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعني عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات وهي عملية تستغرق وقتا طويلا".

وتعرف أيضا علي: أنها التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف، ويتم ذلك من خلال وضع جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلي تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، وقد تستغرق هذه العملية وقتا طويلا نظرا لظروف كل بلد.

كما يعني مفهوم تحرير الخارجية من وجهة نظر المؤسسات الدولية، **ما يلي**[١٠]:

أ- التخلي عن السياسات المضادة للتصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد.

ب- تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة والحد من درجة تشتتها.

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلي التغير في الأسعار النسبية مما يتيح عنه آثار علي القطاعات تبعا لاتجاهات الأسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير علي الإنتاج والطلب والشغل، ومنه في النهاية إعادة توزيع المداخيل ويشكل تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه المنظمة علي محاربة مختلف أشكال القيود الكمية وتحويلها في مرحلة أولي إلي قيود تعريفية وتعمل في مرحلة ثانية إلي الاتجاه بها نحو الانخفاض.

١-٢- أسباب تحرير التجارة الخارجية:

إن برامج تحرير القطاع الخارجي في الغالب هي جزء من برنامج متكامل لإصلاحات هيكلية تنتهجها الدول، ويرجع هذا التوجه إلي عدة أسباب مترابطة، **منها:**

أ-تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول واتجاه أسعار المواد الأولية الأخري نحو الانخفاض مع مرور الزمن.

ب-الضغوط التي مارستها وتمارسها المؤسسات الدولية وبعض الدول الغربية، وذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية عام ١٩٨٢، حيث أجمعت الدول الغربية والمؤسسات الدولية علي أن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر أساسي لإنعاش الاقتصاد العالمي، ومارست المنظمات الدولية ضغوطها علي الدول النامية من خلال قروضها المشروطة.

---

[١٠] قدي عبد المجيد، **المدخل إلي السياسات الاقتصادية الكلية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط:٣، ٢٠٠٦)، ص٢٠٩.

ج- أثبت العديد من الدراسات وجود علاقة قوية بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وأن الدول التي ركزت علي الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات **Export promotion** قد حققت نمو أكبر من الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات **Import substitution** المبنية علي حماية الصناعات، وكمثال علي ذلك دول جنوب شرق آسيا[١١].

١-٣- شروط تحرير التجارة الخارجية:

تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية علي مجموعة من الأدوات أهمها(تغير نظام الأسعار، تغير نمط تدخل الدولة في التجارة الخارجية، تغير نظام أسعار الصرف.....)، واستنادا إلي التجارب السابقة التي عرفتها مختلف دول العالم في سياستها لتحرير تجارتها الخارجية، فإنه ثمة متطلبات يجب توفيرها من **أهمها:**

أ- يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة، وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.

ب- أن تعمل السياسات الأخري (المتعلقة بالاستثمار والأسعار) في اتجاه التحرير ودعمه.

ج- من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص والقيود والكمية المماثلة والتي يمكن في البداية إستبدالها بتعريفه جمركية، لأن التعريفة تضفي نوعا من الشفافية علي الحماية، فتبين المنتفعين من الحماية وحجم هذا الانتفاع.

د- من المفيد قبل المشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية القيام بإجراءات لزيادة الصادرات، ويتم الإجراء جنبا إلي جنب مع تخفيض سعر الصرف ليمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات والإنتاج والعمالة.

هـ- يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية علي توفير بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير[١٢].

٢- مراحل وآثار تحرير التجارة الخارجية:

٢-١- مراحل تحرير التجارة الخارجية:

مر تحرير التجارة الخارجية بعدة مراحل، واهمها **ما يلي**[١٣]:

---

[١١] عطا الله بن طيرش، **أثر تغير سعر الصرف علي تحرير التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي غرداية، ٢٠١١)، ص ٢٢.

[١٢] قدي عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص ص ٢٥٠- ٢٥١.

المرحلة الأولي: (١٤٩٨ – ١٧٦٣):

ظهرت هذه المرحلة عن طريق الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة وغزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين، وهي تبدأ مع اكتشاف طريق الرجاء الصالح بواسطة البحار بارثولوميوديـاز "**Bartholomew Diaz**" (١٤٨٨م) واكتشاف كريستوف كولومب **Chirstoph** لأمريكا، وفتح الطريق التجاري نحو الهند من طرف فاسكو دي جاما "**Vasco de Gama**" عام ١٤٨٨، وعليه لعبت التجارة دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات.

المرحلة الثانية:(١٧٦٣ – ١٨٨٣):

يعود ظهور هذه المرحلة إلي النظام الإنتاجي الرأسمالي في الجزء الثاني من القرن الثامن عشر والذي كان مركزه "إنجلترا" والتي كانت تعتبر في ذلك الوقت لب الاقتصاد العالمي، ويتميز الإنتاج في هذه المرحلة بالوفرة، مما أدي إلي تصدير الفائض المنتج إلي المستعمرات والتي كانت مجبرة علي شراء هذه المنتجات، والتي بدورها كانت تمد الدول الأوروبية بالمواد الأولية، وبالتالي سمحت هذه المرحلة بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية والمستعمرات، والتي سمحت بظهور ما يسمي بالتبادل اللامتكافيء لجون روكفلر "**John D Rockefeller**" وعليه فإن من مميزات هذه الفترة هو ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

المرحلة الثالثة: (١٩٨٠ – الوقت الحالي):

تتمثل في ظهور الشركات العابرة للقارات والتي تتميز بطابع متميز بحكم وضعيتها المتمثلة في إمكانياتها المالية والتكنولوجية والتي تتعدي حدود البلدان وسلطة الدول بالإضافة إلي ذلك تتميز هذه المرحلة بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي، والتي من شروطها سياسة الانفتاح وتبني اقتصاد السوق، وفي هذه المرحلة ظهرت تسمية العولمة والتي تدل علي اندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج، بالإضافة إلي الآثار السلبية علي البيئة، وزيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية، وزيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها[١٤].

٢-٢- آثار تحرير التجارة الخارجية:

توجد آثار سلبية واخري إيجابية من تحرير التجارة الخارجية، وتتمثل في **الأتي:**

---

[١٣] صدر الدين صواليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ٢٠٠٥)، ص ص ٧٦- ٧٧.

[١٤] صدر الدين صواليلي، **المرجع السابق**، ص ص ٧٧- ٧٨.

أولاً: الآثار السلبية:

في ظل الاقتصاد العالمي الذي تتزايد درجة استقلاليته، ورغم فوائد تحرير التجارة (العالمي) الدولية، إلا أنه ومع الأزمات التي عصفت باقتصاديات العديد من الدول بدأ الاهتمام يتزايد بالآثار السلبية لهذا الاتجاه وخاصة علي الدول النامية، وتزايد الاقتناع بأن تحرير التجارة الدولية هو في الأساس لصالح الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات[١٥].

وفيما يلي سيتم تناول بعض هذه الآثار السلبية علي الدول النامية[١٦]:

أ- حرمان الدول من أكفأ العناصر الإدارية والفنية وفئات العمالة الماهرة وذلك نتيجة هجرة العمالة للخارج ويكونون من ذوي الخبرات الطويلة بالعمل.

ب- فرض ضغوط علي المشروعات المحلية وكيفية مواجهتها للمنافسة الأجنبية في السوق الوطنية.

ج- يتيح فرصة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تنشأ فروع في دول العالم وخاصة النامية مما يؤثر علي السياسة الاقتصادية للدولة[١٧].

د- هيمنة الدول الصناعية الكبرى علي الاقتصاد العالمي[١٨].

هـ- القضاء علي الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامي غير القادرة علي مواجهة المنافسة القوية في الأسواق العالمية، وبذلك تزيد معدلات البطالة.

و- يؤدي الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلي عجز الموازنة العامة وزيادة الضرائب مما يزيد من تكاليف الإنتاج.

ز- يؤدي تحرير التجارة إلي خلق صعوبات شديدة للدول النامية في منافسة الدول المتقدمة يؤثر سلبيا علي اقتصادها[١٩].

ح- الحد من الحصيلة الجمركية للدول.

ط- دعم موقف المحتكرين ويقضي علي المنافسين الصغار في السوق[٢٠].

---

[١٥] محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٨)، ص ٧.

[١٦] السيد أحمد، أحمد بديع بمليح، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣)، ص ٧١ .

[١٧] محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية علي اقتصاديات البلدان النامية، **مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد١٠**، ٢٠٠٢، ص ٢٢.

[١٨] محمد علي إبراهيم، **الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الجات**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣)، ص١٢.

[١٩] محمد صفوت قابل، **مرجع سابق**، ص ١٦.

ثانياً: الآثار الإيجابية:

إن التغيرات التي مست الاقتصاد العالمي والتحول نحو العولمة تسارعت الخطي والضغوط من أجل تحرير التجارة الدولية، إذا أصبح التوسع الخارجي هو وسيلة أساسية للدول من أجل التغلب علي مشكلاتها التسويقية بالإضافة إلي الآثار الإيجابية التي يخلفها هذا التوسع **وأهمها**[٢١]:

أ- تحسين المعاملات الفنية للإنتاج بحيث أن المنافسة تقتضي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج والموارد المتاحة بتكلفة منخفضة.

ب- البحث عن أسواق جديدة وذلك من أجل ضمان زيادة الصادرات التي بدورها تؤدي إلي رفع المدخولات المالية للدولة[٢٢].

ج- إنشاء شراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال البحوث والتطوير نتيجة لارتفاع تكلفتها وبالتالي تضييق الفجوة التكنولوجية والحد من التبعية المطلقة.

د- يؤدي إلي زيادة إمكانية نفاذ السلع التي تنتجها الدول النامية وتصدرها أسواق الدول المتقدمة.

هـ- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، نتيجة التجارة الخارجية وذلك من خلال تصاعد المنافسة الدولية.

و- ينعكس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة علي الدول النامية من خلال زيادة حجم التبادل الدولي.

ز- يسهل من عملية الوصول إلي الأسواق العالمية.

ح- زيادة الطلب علي الموارد الاقتصادية واستغلالها بطريقة مثلي، مما يسمح برفع مستوي الدخل القومي الحقيقي بالنسبة لهذه الدول[٢٣].

ط- إلغاء الحواجز التجارية مما يسهل التجارة بين الدول ويفتح الأبواب أمام انسياب المعاملات.

ي- قيام نظام تجاري متعدد الأطراف وبالتالي يهيىء للمستثمرين والمستخدمين بيئة عمل تشجع التجارة والاستثمار[٢٤].

---

[٢٠] أحمد فاروق غنيم، **تحرير التجارة**، (القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٤)، ص٢.

[٢١] عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليان منظمة التجارة العالمية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣)، ص ١١٤.

[٢٢] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ٥٢.

[٢٣] ناصر عدون، محمد منتاوي، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، (الجزائر: دار المحمدية العامة، ٢٠٠٣)، ص٥٩.

[٢٤] ياسر الحويش، **مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة الدولية**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٥)، ص١٩٤.

ك- تشجيع التنمية والإصلاح الاقتصادي وبالتالي فهي تعود بالنفع علي الدول.

ل- يفتح أمام المستهلكين فرصة الحصول علي سلع وخدمات عديدة ومتنوعة، وبأسعار غالبا ما تكون أرخص من مثيلاتها في السوق المحلية[٢٥].

م- تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية: يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلي إزالة التشوهات في المبادلات الخارجية، وهذا بدوره يقود إلي إحداث آثار تنافسية هامة في الاقتصاد.

ن-التقليص من التزامات الحكومة: الناجمة عن تكفلها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة وتحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف.

س- المساعدة علي عملية الاندماج الاقتصادي: ذلك أن عملية الاندماج الاقتصادي تتطلب أسواق واسعة، ولهذا يلاحظ أن مختلف أشكال الاندماج تركز علي مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المنتمي لدول منطقة الاندماج المعينة، وهذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية[٢٦].

ع-تؤدي تنمية الصادرات إلي تغطية تكاليف الواردات وموازنة الميزان التجاري.

ف- زيادة الضغوط علي المؤسسات المحلية لكي تبتكر وتحقق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة.

ص-تقدم للمستهلكين نطاقا أوسع من الاختيار للسلع والخدمات.

ق- تسمح للشركات أن تستغل بشكل كامل ميزتها النسبية واقتصاديات الحجم الكبير.

ر- إنفتاح التجارة يؤدي إلي التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة.

ش- يقترن تحرير التجارة بانخفاض أسعار السلع، ذلك أن إزالة قيود الاستيراد يتيح للمشترين شراء السلع بالأسعار العالمية[٢٧].

٣- إصلاح السياسات التجارية:

فمنذ أواسط الثمانينات هناك ترويجا متناميا لفكرة إمكانية تحقيق النموفي البلدان النامية من خلال إتباع سياسات تجارية أكثر إنفتاحا. وهذا في إطار دعوات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحجة أن تحرير التجارة في هذه البلدان يعد بكفاءة أعلى في استخدام الموارد البشرية ويسهم في

---

[٢٥] عاد أحمد فاروق غنيم، **مرجع سابق**، ص١٥.

[٢٦] قدي عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص ص ٢٤٩- ٢٥٠.

[٢٧] عطا الله بن طيرش، **مرجع سابق**، ص٢٣.

الاندماج اقتصادي بين البلدان المتقدمة والنامية وبين هذه الأخيرة نفسها. فضلا عن تحقيق مكاسب من التخصص واقتصاديات الإنتاج الموسع.

لقد اتخذت عدة بلدان نامية خطوات مهمة نحوتحرير أنظمتها التجارية مرتبطة بتبني برامج التكييف الهيكلي، وفي العديد من الحالات، كان تحرير التجارة عنصرا مهما ضمن جهود التكيف المدعومة من برامج الصندوق والبنك الدوليين. فعلى سبيل المثال، قلصت الكثير من البلدان النامية الحواجز غير الجمركية وأزالت الحماية عن الصناعات المحلية وقامت بترشيد هيكل التعريفات. ومن جهتها قامت بلدان أخرى بتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على السواء.

وعموما دفعت برامج التكييف الهيكلي البلدان النامية إلى تبني سياسة الإنتاج الموجهة للتصدير بدلا من إحلال الواردات مرفقة بتبني سياسات تجارية ومالية مساندة وذلك رغبة منها في الاستفادة من رفع نصيبها في التجارة الدولية وجلب الاستثمارات الأجنبية وما يترتب عنها من نمو وتنمية لاقتصادياتها.

وعلى وجه العموم، فإن برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي دفعت بالبلدان النامية على طريق تحرير التجارة إلى مدى أبعد بكثير مما هي مطالبة وملتزمة به في إطار النظام التجاري العالمي والاتفاقيات الجديدة عقب جولة الأوروجواي[٢٨].

والمفارقة هي أن هذه البلدان تتعرض للضغط من أجل تحرير نظم تجارتها الدولية، في حين تطبق الدول الصناعية المتقدمة الحماية ضد منتجات البلدان النامية المصدرة إليها.

٤- إصلاح النظام التجاري العالمي:

بعد جهود بدأت منذ عام ١٩٤٧ تاريخ تأسيس اتفاقية الجات التي كانت تهدف إلى تحرير التجارة الدولية بإزالة الحواجز التجارية والجمركية وغير الجمركية على السلع، وفتح الأسواق لإتاحة أوسع للمنافسة الدولية، برزت، بعد انتهاء جولة الأوروجواي عام ١٩٩٤ منظمة التجارة العالمية WTO، حيث أن تحرير التجارة الدولية وصل إلى مستوى مرتفع مع ظهور هذه المنظمة، بحيث هبط معدل التعريفة الجمركية على السلع الصناعية في البلدان المتقدمة إلى أقل من ٤% [٢٩].

([٢٨])محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٥٦.

([٢٩]) مصطفى رشدي شيحة، **اتفاقات التجارة الدولية العالمية في عصر العولمة**، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٢)، ص ١٠٢.

لعل من الآثار المهمة لهذه الجولة على الصعيد العالمي، أنه تولد عنها نظام تجاري متعدد الأطراف ليشكل إطارا للتجارة العالمية. ففي الأجل البعيد يتوقع أن تسهم نتائج هذه الجولة في تعزيز أواصر العولمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وتسمح بوصول صادرات كل مجموعة إلى المجموعة الأخرى بدون حواجز ولا قيود.

إلا أن الملاحظ هوأن هذا التبادل يقوم بين طرفين غير متكافئين، فقد بلغت حصة الثالوث [٣٠] إلى ٦٠% تقريبا من الواردات العالمية من المصنوعات وأكثر من ثلثي صادرات العالم من المصنوعات عام ١٩٩٢ [٣١]، لكن هناك مزايا أخرى متوقعة، كنظام تجاري مستقر وشفاف، ومبادئ تجارية واضحة، ونمواقتصادي عالمي مرتفع ومكاسب في المدى الطويل للبلاد النامية تتولد عن زيادة التحرير التجاري.

إن على الدول العضوة في الغات ٩٤ الالتزام بعدة أمور منها، استخدام التعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية، وعدم اللجوء إلى القيود غير الجمركية، وكل هذا يدخل في الالتزام بمبدأ الشفافية، أي إدراج التعريفات الجمركية في جداول التزامات كل دولة لتكون معروفة للجميع، واستخدامها بطريقة غير تمييزية مع الدول العضوة في المنظمة كافة. وأن أي خرق لهذه التعريفات ينطوي عليه تعويضات أوإجراءات مضادة يفرضها الطرف المتضرر.

إذا فنشأة منظمة التجارة العالمية تتنبأ بميلاد نظام تجاري جديد. وجوهر هذا النظام هوتحرير التجارة العالمية، وتحرير التجارة يتضمن بصفة أساسية، إزالة جميع القيود والعوائق أمام حركة السلع والخدمات والاستثمار عبر الحدود.

٥- تحرير نظام الاستثمار الأجنبي المباشر:

بدأت البلدان المختلفة لا سيما النامية منها، خلال السنوات الماضية، بتنفيذ تغييرات ضخمة في هياكلها المؤسسية وفي سياستها العامة، وذالك لجعل بيئتها الاقتصادية أكثر جاذبية للمستثمرين ألأجانب إلى درجة اندلاع تنافس حاد ومتزايد بينها للحصول على الكمية المحدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر المعروض في العالم. وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات البلدان النامية شملت إتباع سياسات التكيف الهيكلي على وفق قواعد الصندوق والبنك الدوليين الهادفة إلى تخفيف قيود الملكية،

---

[٣٠] أوروبا، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

[٣١] إبراهيم العيسوي، **الجات وأخواتها. مذكرة الدراسات العربية**، بيروت ١٩٩٥، ص ٩٧.

وتخفيف القواعد المنظمة لإعادة استثمار الأرباح وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل ورفع الحواجز أمام الشركات عابرة القوميات ومشاركتها في برامج الخصخصة.

ومن المظاهر المهمة لتحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية إقامة مناطق حرة. منها مناطق تجهيز الصادرات، تقدم هذه المناطق مزايا قانونية وضريبية إلى المستثمرين (الأجانب بشكل رئيس)، متضمنة إعفاء من الرسوم على المدخلات المستوردة، ويتم تصدير مخرجات هذه المناطق كوسيلة لدعم الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. انتشرت هذه المناطق في البلدان النامية خلال (٣٠) عاما الماضية، وتوجد الآن في (٧٠) بلدا على الأقل، مع مناطق أخرى في طريقها إلى التأسيس وتشتمل هذه المناطق على نحونصف الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية[٣٢].

وكما هو الحال مع الاستثمار الأجنبي المباشر عموما، فإن الاستثمار في مناطق تجهيز الصادرات مركز بشكل كثيف، إذ يهيمن في (١٢) بلدا ناميا وعلى (٨٤%) من الاستخدام الكلي لهذه المناطق (باستثناء الصين)[٣٣] من جانب آخر، فإن قيام معظم الدول بإصلاحات متشابهة مستندة إلى آلية السوق، جعل الاستثمار الدولي أكثر تنافسية من قبل ولم يعد كافيا بالنسبة للبلدان أن تنشئ قانونا استثماريا مناسبا وإطار عمل اقتصاد كلي ملائم لتنتظر اندفاع المستثمرين الأجانب المباشر في مثل هذا المناخ التنافسي، حيث أن تقارب التحرير على نطاق العالم زاد من حرية اختيار مواقع الاستثمار المتعددة والبديلة من الشركات عابرة القوميات.

إن الحوافز ليست من بين المحددات الرئيسية لقرارات موقع الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى الرغم من ذلك فإن التنافس بين البلدان على جذب الاستثمار والمحافظة عليه من خلال الحوافز أصبح منتشرا وقويا، ويمكن تصنيف حوافز الاستثمار إلى **الأتي:**

أ- حوافز تمويلية، وتتضمن تجهيز رؤوس الأموال على نحومباشر للمستثمر الأجنبي من قبل الحكومة المضيفة على شكل ضمانات استثمارية وقروض مدعومة أومنح، ومعونات وهبات.

ب- حوافز مالية، وتهدف إلى تخفيض العبء الضريبي على المستثمر الأجنبي عموما، ولهذا الصنف تتبع فقرات كالإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمدخلات الوسيطية والسلع الرأسمالية.

---

[٣٢] هناء عبد القادر، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية**، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص ١٠٧.

[٣٣] **المرجع السابق**، ص ١٠٨.

ج- حوافز غير مباشرة، وتهدف إلى تعزيز ربحية المستثمر بطرق شتى غير مباشرة، في سبيل المثال، قد تقدم الحكومة الأرض والبنى الأساسية القائمة عليها بأقل من الأسعار التجارية. أوقد تضمن للشركات الأجنبية موقعا في السوق ذا أفضلية، على شكل وصول تفضيلي للعقود الحكومية، أومنحها وضعا احتكاريا أوغلق السوق أمام الداخلين الجدد، أوحماية الشركات عابرة القوميات من منافسة الواردات أومنحها معاملة قانونية خاصة.

ولا تشمل موجة تحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق منه نحوالداخل فقط بل الخارج أيضا وذلك بسبب رغبة الدول في اغتنام فرص الوصول الأفضل إلى الموارد والأسواق. من الناحية التاريخية كان معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من شركات كبيرة في عدد قليل من البلدان المتقدمة، غير أن عدد هذه الشركات بدأ بالتزايد وكذلك دول المنشأ بما في ذلك الشركات من البلدان النامية، وتزايدت أيضا الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. في الثمانينات ظهرت جهود تحرير مكثفة في البلدان المتقدمة، وبنهاية عام ١٩٩٤ كانت معظم هذه البلدان، تقريبا، قد ألغت القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، كذلك قدمت هذه البلدان مجموعة متنوعة من الحوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، ولاسيما المتجه إلى البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال. ومن هذه السياسات الترويجية، توفير المعلومات والمساعدة التقنية إلى المستثمرين في الخارج (معلومات أساسية متعلقة بعوامل الاقتصاد الكلي وتكلفة المشاريع التجارية، والإطار القانوني....إلخ). فضلا عن توفير الدعم المالي المباشر من خلال مؤسسات تمويل التنمية. وأخيرا تأمين الاستثمار من خلال برامج وطنية معدة لهذا الغرض في معظم البلدان المتقدمة لتوفير تغطية وضمان ضد مخاطر مثل مصادرة الملكية، والحروب، والإعادة إلى الوطن، أولعدم إمكانية تحويل الأرباح ورأس المال. في سبيل المثال، توفير شركة الاستثمار الخاص فيما وراء البحار التمويل والتأمين من المخاطر السياسية منذ عام ١٩٧١ لدعم استثمارات الولايات المتحدة (بقيمة ٧٣ مليار دولار) في (١٤٠) بلدا في أنحاء العالم جميعها[٣٤].

وبتحرير السياسات المحلية للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج، سعت معظم البلدان إلى إكمال سياساتها المحلية بتوسيع شبكة من المعاهدات الثنائية والإقليمية والدولية لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين معايير تحريره.

(٣٤)J. Adda: Monodialisation of T.2 The discovery economy. paris 1996, P. 96.

وتم وضع مفاهيم ومبادئ ومعايير رئيسة للاستثمار على المستوى الثنائي عن طريق عقد معاهدات لحماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتتناول قضايا في معظمها معايير عامة للمعاملة بعد الدخول والتأسيس، ومعايير الحماية تتضمن استثناءات لاعتبارات ميزان المدفوعات فيما يتعلق بمبدأ حرية نقل الأموال. وتفيد معاهدات الاستثمار الثنائية للبلدان المضيفة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تهيئة مناخ استثماري موات. وبالمقابل تنتفع بلدان المنشأ من تأمين أوضاع يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق باستثماراتها في الخارج (وضع معايير للمعاملة والحماية وتسوية المنازعات)، وعموما تشدد هذه الاتفاقات على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية من دون أن تلتزم بلدان المنشأ باتخاذ إجراءات ملموسة لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية.

إن قضايا الاستثمار على المستوى الإقليمي أوسع من تلك القائمة على المستوى الثنائي، ولكن المناهج التنفيذية المتبعة في معالجتها أقل تجانسا. وهذا يعكس ضمن جملة أمور أخرى، اختلاف المصالح ومستويات التنمية. ومن القضايا المطروحة على المستوى الإقليمي، تحرير تدابير الاستثمار، ومعايير العمالة، وحماية الاستثمارات، وتسوية المنازعات، والقضايا ذات الصلة بسلوك المستثمرين الأجانب مثل الممارسة التجارية التقييدية، وإفشاء المعلومات والتسعير التحويلي وحماية البيئة وعلاقات الاستخدام والعمل. ومعظم هذه الاتفاقات ملزمة قانونا وأن كانت هناك استثناءات تمنح بسبب اختلاف مستويات التنمية.

وتمت الجهود الخاصة بالاستثمار ذو الصلة بالتجارة على المستوى الإقليمي في إطار كل من الاتحاد الأوروبي، والنافتا "اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" وميركوسور " السوق الجنوبي المشتركة"، وآسيان " اتحاد دول جنوب شرق آسيا"، وأبيك " منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، وقد بدأت مفاوضات بشأن قوانين الاستثمار على المستوى الإقليمي. في سبيل المثال مفاوضات نيسان/ ١٩٩٨ بشأن اتفاقات التجارة الحرة للأمريكيتين وكذلك الاتفاق الموقع بين أعضاء ميركوسور وكندا في ١٩٩٨ للتعاون في حقلي التجارة والاستثمار[٣٥].

[٣٥] V. Pace ," **The World Trade Organization And The Strengthening Of The Legal Regulation Of International Trade**', TheHharmation, paris. 2001.p.132

إن أهمية الاتفاقات متعددة الأطراف تكمن في جعل العلاقات بين الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج أكثر وضوحا. ولاسيما مع زيادة عدد البلدان التي تمثل بلدان منشأ ومضيفة في الوقت نفسه، وذلك بوضع علاقات استثمار دولية تتميز بالاستقرار والشفافية وإمكانية التنبؤ.

ووضع البنك الدولي على المستوى المتعدد الأطراف خطوطا توجيهية بشأن معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر، تقترح معايير عامة لمعاملة عادلة، ومعاملة وطنية، ومعاملة الدولة بالرعاية، وتنسحب مثل هذه المعايير من حيث المبدأ على أنشطة المستثمرين الأجانب جميعها بدأ من إقامة المشروع حتى إنتهائه[٣٦].

كما أن المفاوضات مستمرة منذ منتصف التسعينات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن وضع اتفاق متعدد الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر، وتركز منظمة التجارة العالمية على العلاقة الاقتصادية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة وتأثيرها على التنمية والنمو الاقتصادي والمبادرات الدولية بشأن التجارة والاستثمار. وتسعى الأونكتاد من ناحية أخرى للمساعدة في المفاوضات الدولية الدائرة عن الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف ضمان البعد الإنمائي ومعالجته بشكل كاف في اتفاقات الاستثمار الدولية.

المحور الثاني

التحليل الاقتصادي لأثر التجارة الخارجية علي النمو الاقتصادي في ماليزيا

يمكن تفسير إنتعاش التصنيع في ماليزيا بداية منتصف الثمانينات من القرن الماضي إلى التدفقات الكبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد إقرار قانون تشجيع الاستثمارات الصادر في عام ١٩٨٤ حيث قدم هذا القانون العديد من الحوافز التنافسية المتنوعة، حيث أن الدافع الرئيسي للنمو في قطاع التصنيع هو الاستثمار الأجنبي المباشر، فخلال خطة التنمية الخامسة ١٩٨٦-١٩٩٠ إرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع بمعدل ٧٩% سنوياً، حيث مثل الاستثمار الأجنبي المباشر ٥٩% من إجمالي الاستثمارات في قطاع التصنيع في الفترة المذكورة[٣٧].

---

[٣٦] **نشرة ندوة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، العدد الثاني،** ١٩٩٤. ص ٦٥.

[٣٧] كمال المنوفي، جابر سعيد عوض (محررون) **النموذج الماليزي للتنمية**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٥)، ص ٢٤.

وتوجد العديد من المحددات الاقتصادية الكمية التي تؤثر علي النمو الاقتصادي، ومن هذه المحددات: والانفاق العام، والايراد العام، واجمالي الصادرات، واجمالي الواردات، والادخار المحلي، والديون الخارجية، التكوين الرأسمالي، الاستهلاك النهائي، وسعر الصرف، وعدد السكان، والموارد الطبيعية (النفط والغاز).

ولقد اتضح من تحليل البيانات محل الدراسه النتائج التاليه :

أ- تطور الناتج المحلى الاجمالى:

- يتضح أن متوسط اجمالي الناتج المحلى خلال الفترة بلغ ١٥٤.٤ مليار دولار بحد أدنى ٤٤ مليار دولار عام ١٩٩٠ وبحد أقصى حوالى ٣٣٨.١ مليار دولار عام ٢٠١٤.
- يلاحظ أن اجمالي الناتج المحلي قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والإقليمية ففي **عام ١٩٩٨:** تراجع اجمالي الناتج المحلي من ١٠٠.٢ مليار دولار في عام ١٩٩٧ الي ٧٢.٢ مليار دولار عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام ١٩٩٨، وفي **عام ٢٠٠٩:** تراجع اجمالي الناتج المحلي من ٢٣٠.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي نحو ٢٠٢.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

ب- الانفاق العام:

- يتضح أن متوسط الانفاق العام خلال الفترة بلغ ٩٣.٦ مليار دولار بحد أدنى ٢٨.٩ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ٢٢٢.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤.
- يلاحظ أن الانفاق العام قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والإقليمية ففي **عام ١٩٩٨:** تراجع الانفاق العام من ٥٦.١ مليار دولار في عام ١٩٩٧ الي ٣٧ مليار في عام ١٩٩٨ متأثراً بأزمة النمور الأسيوية في عام ١٩٩٧، وفي **عام ٢٠٠٩:** تراجع الانفاق العام من ١٢٩.٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ١٢٥.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ج- الايراد العام:

- يتضح أن متوسط الايراد العام خلال الفترة بلغ حوالى ١٠٨ مليار دولار بحد أدنى ٢٩.٥ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى حوالى ٢٤٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤.
- يلاحظ أن الايراد العام قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والإقليمية ففي **عام ١٩٩٨:** تراجع الايراد العام من ٥٦.٦ مليار دولار في عام ١٩٩٧ الي ٥٥.٥ مليار دولار في عام

١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام ١٩٩٨، وفي **عام ٢٠٠٩:** تراجع الايراد العام من ١٦٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلي ١٥٧ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

د- صافي الميزانية:

- حققت الميزانية عجزاً خلال الفترة بلغ متوسطه ١٤.٧ مليار دولار بحد أدنى عجز ٢ مليار دولار في عام ١٩٩٥ وبحد أقصى فائضاً ٣٧.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨.
- يلاحظ أن صافي الميزانية قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والإقليمية ففي **عام ٢٠٠٩:** تراجع صافي الميزانية من ٣٧.٣ مليار دولار فائضاً في عام ٢٠٠٨ الي ٣١.٨ مليار دولار فائضاً عام ٢٠٠٨ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

هـ- الديون الخارجية:

بلغ متوسطها ١.٩ مليار دولار، بحد أدني صفراً خلال (٢٠١١-٢٠١٥)، بحد أقصي ٥.٩ مليار في عام ٢٠٠٠.

و- التكوين الرأسمالي:

- يتضح أن متوسط التكوين الرأسمالي خلال الفترة بلغ حوالى ٤٠.٤ مليار دولار بحد أدنى ١٤.٥ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ٨٧.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٤.
- يلاحظ أن التكوين الرأسمالي قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والإقليمية ففي **عام ١٩٩٨:** تراجع التكوين الرأسمالي من ٤٣.١ مليار دولار في عام ١٩٩٧ الي ١٩.٤ مليار دولار عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام ١٩٩٨.

ز- الاستثمار الأجنبي المباشر:

- يتضح أن متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة بلغ ٥.٩ مليار دولار بحد أدنى ٠.١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ وبحد أقصى ١٥.١ مليار دولار عام ٢٠١١.
- يلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والإقليمية ففي **عام ١٩٩٨:** تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من ٥.١ مليار دولار في عام ١٩٩٧ الي ٢.٢ مليار دولار في عام ١٩٩٨ متأثراً بأزمة النمور الأسيوية في عام ١٩٩٨. وفي **عام ٢٠٠٨:** تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من ٩.١ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ الي ٧.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ح- ايرادات القطاع النفطي:

بلغ متوسطه ٦.٨ مليار دولار، وبحد أدني ١.٦ مليار عام ١٩٩٨، وبحد أقصي ١٥.٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨.

- يلاحظ أن ايراد القطاع النفطي قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والإقليمية ففي **عام ١٩٩٨:** تراجع الايراد النفطي من ٣.١ مليار دولار في عام ١٩٩٧ الي ١.٦ مليار دولار في عام ١٩٩٨ متأثراً بأزمة النمور الأسيوية في عام ١٩٩٨، و**في عام ٢٠٠٩:** تراجع الايراد النفطي من ١٥.٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٧.١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ط- اجمالي الواردات السلعية والخدمية:

- يتضح أن متوسط اجمالي الواردات خلال الفترة بلغ ١٢٠.٤ مليار دولار بحد أدنى ٣١.٩ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ٢١٨.١ مليار دولار في عام ٢٠١٤.
- يلاحظ أن اجمالي الواردات قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والإقليمية ففي **عام ١٩٩٨:** تراجع اجمالي الواردات من ٩٤.٤ مليار دولار في عام ١٩٩٧ الي ٨٦.٣ مليار دولار عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام ١٩٩٨، وفي **عام ٢٠٠٩:** تراجع اجمالي الواردات من ١٧٨.١ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ١٤٣.٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ي- اجمالي الصادرات السلعية والخدمية:

- يتضح أن متوسط اجمالي الصادرات خلال الفترة بلغ ١٤٠.٩ مليار دولار بحد أدنى ٣٢.٨ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ٢٥٤ مليار دولار في عام ٢٠١١.
- يلاحظ أن اجمالي الصادرات قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والإقليمية ففي **عام ١٩٩٨:** تراجع اجمالي الصادرات من ٩٣.٣ مليار دولار في عام ١٩٩٧ الي ٨٣.٥ مليار دولار عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام ١٩٩٨، وفي **عام ٢٠٠٩:** تراجع اجمالي الصادرات من ٢٢٩.٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ١٨٤.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ك- صافي الميزان التجاري:

- حقق صافي الميزان التجاري فائضاً خلال الفترة بلغ متوسطه ٢٠.٥ مليار دولار بحد أدنى عجزاً ٣.٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ وبحد أقصى ٥١.٥ مليار دولار فائضاً عام ٢٠١١.
- يلاحظ أن صافي الميزان التجاري قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والإقليمية ففي **عام ١٩٩٧:** تراجع فائض صافي الميزان التجاري من ١.٤ مليار دولار في عام ١٩٩٦ الي ٠.٩ مليار دولار عام ١٩٩٧ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية، وفي **عام ٢٠٠٩:** تراجع فائض صافي الميزان التجاري من ٥١.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٤١ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

م- سعر الصرف:

بلغ متوسطه ٣.٣ مقابل الدولار، بحد أدني ٢.٥ وبحد أقصي ٣.٩، واتسم بالاستقرار النسبي.

س- الادخار المحلي:

تراوح متوسط حجم الادخار المحلي ٥١.٨ مليار دولار، وبلغ حده الأدني ١٣.٤ مليار دولار في عام ١٩٩٠، وحده الأقصي ١٠١.٥ مليار دولار في عام ٢٠١١، قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والإقليمية ففي **عام ١٩٩٨:** تراجع حجم الادخار المحلي من ٣٧ مليار دولار في عام ١٩٩٧ إلي ٢٨.٨ مليار دولار عام ١٩٩٨ متأثرة بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام ١٩٩٨.

وفي **عام ٢٠٠٩:** تراجع حجم الادخار المحلي من ٨٨.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلي ٦٧.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ش- معدل نمو اجمالي الناتج المحلي:

- يتضح أن متوسط معدل نمو اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بلغ ٥.٩% بحد أدنى -٧.٤% في عام ١٩٩٨ وبحد أقصى ١٠% في عام١٩٩٦.
- يلاحظ أن معدل نمو اجمالي الناتج المحلي قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والإقليمية ففي **عام ١٩٩٨:** تراجع معدل نمو اجمالي الناتج المحلي من ٧.٣% في عام ١٩٩٧ الي -٧.٤ % في عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام ١٩٩٨، وفي **عام ٢٠٠٩:** تراجع معدل نمو اجمالي الناتج المحلي من ٣.٣% في عام ٢٠٠٨ الي سالب ٠٢.٥% في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ع- معدل التضخم:

- يتضح أن متوسط معدل التضخم خلال الفترة بلغ ٢.٨% بحد أدنى ٠.٦% في عام ٢٠٠٩ وبحد أقصى ٥.٤% في عام ٢٠٠٨.
- يلاحظ أن معدل التضخم قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والإقليمية ففي **عام ١٩٩٨:** ارتفع معدل التضخم من ٢.٧% في عام ١٩٩٧ الي ٥.٣% في عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام ١٩٩٨، وفي **عام ٢٠٠٨:** ارتفع معدل التضخم من ٢% في عام ٢٠٠٧ الي ٥.٤% في عام ٢٠٠٨ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

غ- معدل البطالة:

- يتضح أن متوسط معدل البطالة خلال الفترة بلغ ٣.٢% بحد أدنى ٢% في عام ٢٠١٤ وبحد أقصى ٤.١% في عام ١٩٩٣، ويعتبر من أقل معدلات البطالة في العالم.
- يلاحظ أن معدل البطالة قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والإقليمية ففي **عام ١٩٩٨:** ارتفع معدل البطالة من ٢.٤% في عام ١٩٩٧ الي ٣.٢% في عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام ١٩٩٧، وفي **عام ٢٠٠٨:** ارتفع معدل البطالة من ٣.٢% في عام ٢٠٠٧ الي ٣.٣% في عام ٢٠٠٨ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ف- نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي:

- يتضح أن متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بلغ ٥.٩ ألف دولار بحد أدنى ٢.٤ ألف دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ١١.٣ الف دولار في عام ٢٠١٤.
- يلاحظ أن نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والإقليمية ففي **عام ١٩٩٨:** تراجع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي من ٤.٦ الف دولار عام ١٩٩٧ الي ٣.٢ ألف دولار عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور في عام ١٩٩٨، وفي **عام ٢٠٠٩:** تراجع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي من ٨.٥ ألف دولار عام ٢٠٠٨ الي ٧.٣ ألف دولار عام ٢٠٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية عام ٢٠٠٨.

ق- الايرادات السياحية:

- يتضح أن متوسط نسبة الايرادات السياحية إلي خلال الفترة بلغ ١١ مليار دولار بحد أدنى ٣.٢ مليار دولار في عام ١٩٩٨ وبحد أقصى ٢٢.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٥.
- يلاحظ أن الايرادات النفطية قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والإقليمية ففي **عام ١٩٩٨:** تراجعت الايرادات السياحية من ٤.٩ مليار دولار في عام ١٩٩٧ الي ٣.٢ مليار دولار عام

١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام ١٩٩٨، وفي **عام ٢٠٠٩:** تراجعت الايرادات السياحية من ١٨.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ١٧.٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

كما بلغ متوسط نسبة الايرادات السياحية إلي اجمالي الناتج المحلي ٧.٢%، وبحد أدني ٤.٥% في عام ١٩٩٨، وبحد أقصي ١٠.٢% في عام١٩٩٠.

ط- الاستثمار الأجنبي المباشر:

- يتضح أن متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة بلغ ٥.٩ مليار دولار بحد أدنى ٠.١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ وبحد أقصى ١٥.١ مليار دولار في عام ٢٠١١.
- يلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والإقليمية ففي **عام ١٩٩٨:** تراجعت الاستثمار الأجنبي المباشر من ٥.١ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلي ٢.٢ مليار دولار عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام ١٩٩٨، وفي **عام ٢٠٠٩:** تراجعت الاستثمار الأجنبي المباشر من ٧.٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٠.١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

كما بلغ متوسط نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلي اجمالي الناتج المحلي ٤.٣%، وبحد أدني ٠.١% في عام ٢٠٠٩، وبحد أقصي ٨.٨% في عام١٩٩٢.

ظ- التكوين الرأسمالي:

- يتضح أن متوسط نسبة التكوين الرأسمالي إلي خلال الفترة بلغ ٤٠.٤ مليار دولار بحد أدنى ١٤.٥ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ٨٧.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٤.
- يلاحظ أن التكوين الرأسمالي ، قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والإقليمية ففي **عام ١٩٩٨:** تراجعت التكوين الرأسمالي من ٤٣.١ مليار دولار في عام ١٩٩٧ الي ١٩.٤ مليار دولار عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام ١٩٩٨، وفي **عام ٢٠٠٩:** تراجعت التكوين الرأسمالي من ٤٧.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٤٤.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ت- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:

- يتضح أن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بلغ ٥.٩ ألف دولار بحد أدنى ٢.٤ ألف دولار عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ١١.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٤.

- يلاحظ أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والإقليمية ففي **عام ١٩٩٨:** تراجعت نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من ٤.٦ ألف دولار في عام ١٩٩٧ إلي ٣.٢ ألف دولار عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام ١٩٩٨، وفي **عام ٢٠٠٩:** تراجعت نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من ٨.٥ ألف دولار عام ٢٠٠٨ إلي ٧.٣ ألف دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

تبين من البحث صحة الفرض البحثي، **القائل:**

"توجد آثار إيجابية للتجارة الخارجية علي الاقتصاد الماليزي"، وذلك للأسباب **التالية:**

أ- أدت المرونة في تطبيق السياسات التجارية إلي تحقيق الميزة النسبية في المنتجات الزراعية والصناعية والتكنولوجية.

ب- أدت الزيادة في عدد السكان إلي زيادة الواردات الماليزية من الدول الأخرى.

ج- أدت زيادة الصادرات عن الواردات في ماليزيا إلي زيادة معدلات النمو في ماليزيا.

د- اهتمت ماليزيا بالتوسع في الصناعات التصديرية والسلع الاستثمارية مع وجود تخطيط فعال للتجارة الخارجية علي المدى الطويل.

هـ- ومن خلال التعرض لأثر التجارة الخارجية علي التنمية الاقتصادية خاصة فى قطاع الصناعة في ماليزيا خلال (١٩٩٠ – ٢٠٠٠)، تبين أن متوسط قيمة الصادرات الماليزية في الثمانينيات أعلي من متوسط قيمة الصادرات الماليزية في السبعينيات بحوالي ٢٠.٢ بليون رنجت بسبب انخفاض سعر العملة أمام العملات الأخرى والتقدم التكنولوجي، ووفرة الأيدي العاملة.

و- أن متوسط معدل نمو إجمالي الصادرات في فترة السبعينيات كان أعلي من الثمانيات بحوالي ١١.٣% بسبب التوسع في الصناعات.

ز- حققت نسبة الصادرات إلي الناتج المحلي الإجمالي في الثمانينيات معدلات أعلي مما حققته في فترة السبعينيات بنحو ٦%.

ح- وجود ارتفاع في صادرات الآلات والمعدات وانخفاض في السلع الأولية والوقود والمعادن خلال فترة السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات،.

ط- ارتفاع الصادرات الماليزية إلي أمريكا الشمالية خلال فترة الثمانينيات بمعدلات أعلي بحوالي ٦% عن فترة السبعينيات.

ي- كان متوسط معدل نمو الوردات في فترة الثمانينيات أعلي من فترة السبعينيات بنحو ١٥.٨%. تبين في عام ١٩٨٦ وجود انخفاض في نسبة الواردات بسبب أزمة البترول العالمية.

ك- وجود ارتفاع في متوسط معدل نمو الواردات الماليزية من أسيا خلال السبعينيات بمعدلات أعلي بحوالي ٢٦.٧٩% عن فترة الثمانييات.

ثانياً: التوصيات:

أوصي البحث، **بالأتي:**

أ- العمل علي زيادة الصادرات، لأنها تحد من عجز الميزان التجاري.

ب- تشجيع الصناعات الموجهة للتصدير.

ج- إتباع استراتيجية الإحلال محل الواردات.

د- لابد من زيادة الإهتمام بالصادرات عامة والصادرات غير النفطية خاصة، لما لها من أثار ايجابية علي النمو الإقتصادي، وكذلك لتنويع مصادر الدخل وعدم الإعتماد علي المصادر النفطية فقط، والقابلة للنضوب مع مرور الوقت.

هـ- زيادة فاعلية المؤسسات المخصصة لتطوير وتنمية قطاع الصادرات غير النفطية، حيث يتطلب تركيز جهودها في مجال إعداد الدراسات والسياسات التي تحفز تنمية الصادرات غير النفطية نظراً لدورها في تعزيز القطاع الصناعي وفي زيادة نمو الناتج المحلي.

و- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في زيادة وتفعيل دور المنشآت المخصصة لدعم الصادرات غير النفطية، حيث يتطلب ذلك التحول نحو النظم الإلكترونية الحديثة لحصول الشركات والمؤسسات في القطاعات الاقتصادية الرئيسية على الخدمات والدعم الذي يساهم في تطوير الصادرات غير النفطية .

ز- الدخول في تكتلات اقتصادية اقليمية، وذلك لتجنب الأثار السلبية لتحرير التجارة العالمية.

ح- العمل علي تحسين البيئة التشريعية والبني التحتية لجذب مزيد من الاستثمارات.

ط- العمل على زيادة القدرة التنافسية للدولة ودمج أصول الشركات الأجنبية مع المحلية لكي تصل الشركات المحلية للأسواق الأجنبية.

ي- تشجيع إنشاء المناطق الصناعية باعتبارها من أهم الأساليب لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وخاصة وأن الخلاف على الأراضي من أعقد مشاكل الاستثمار أي أن وجود المناطق الصناعية مع بنيتها الأساسية.

ك- زيادة فاعلية المؤسسات المخصصة لتطوير وتنمية قطاع الصادرات، وذلك من خلال إتباع السياسات والبرامج التعليمية وفقا لاحتياجات خطط التنمية.

ل- دراسة الأسواق الدولية ومعرفة احتياجاتها من السلع المختلفة، وتحديد مدى إمكانية إنتاج تلك السلع محليا على مستوى الجودة المطلوبة للقيام بتصديرها إلى تلك الأسواق فيما بعد.

المراجع

١. إبراهيم العيسوي، **الجات وأخواتها. مذكرة الدراسات العربية**، بيروت ١٩٩٥.
٢. أحمد فاروق غنيم، **تحرير التجارة**، (القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٤).
٣. إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢).
٤. احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
٥. بيونج ناك سونج، " **صعود الاقتصاد الكورى**"، ترجمة: عبدالله شحاتة خطاب، مراجعة: هدى ميتكيس،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الأسيوية، ط٣، ٢٠٠٦).
٦. سمير النجار، **الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات**، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١).
٧. السيد أحمد، وأحمد بديع، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣).
٨. شهاب محمد محمود، **المنظمات الدولية**، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٠).
٩. صدر الدين صواليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ٢٠٠٥).

١٠. صلاح عباس، **العولمة وأثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث**،(الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٤).
١١. عبد الخالق جودة، **الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلي التبادل اللامتكافيء**، القاهرة، ١٩٨٥.
١٢. عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليان منظمة التجارة العالمية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣).
١٣. عطا الله بن طيرش، **أثر تغير سعر الصرف علي تحرير التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي غرداية، ٢٠١١).
١٤. قدي عبد المجيد، **المدخل إلي السياسات الاقتصادية الكلية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط٣، ٢٠٠٦).
١٥. كمال المنوفى، جابر سعيد عوض (محررون) **النموذج الماليزي للتنمية**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٥).
١٦. كمال بن موسي، **المنظمة العالمية التجارية والنظام التجاري العالمي الجديد**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤.
١٧. محمد أحمد الخضيري، **العولمة الاجتماعية**، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠١).
١٨. محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٨).
١٩. محمد علي إبراهيم، **الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الجات**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣).
٢٠. محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية علي اقتصاديات البلدان النامية، **مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد١٠**، ٢٠٠٢.
٢١. محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).
٢٢. محمود عثمان علي، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتمويل الدولي**، (عمان: دار الأرقم، ٢٠١١).

٢٣. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨).
٢٤. مصطفى رشدي شيحة، **اتفاقات التجارة الدولية العالمية في عصر العولمة**، (الاسكندرية: الدار الجامعة، ٢٠٠٢).
٢٥. ناصر عدون، محمد منتاوي، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، (الجزائر: دار المحمدية العامة، ٢٠٠٣).
٢٦. **نشرة ندوة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، العدد الثاني**، ١٩٩٤.
٢٧. هناء عبد القادر، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية**، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢).
٢٨. ياسر الحويش، **مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة الدولية**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٥).
29. J. Adda: Monodialisation of T.2 The discovery economy. paris 1996.
30. V. Pace ," **The World Trade Organization And The Strengthening Of The Legal** Regulation **Of International Trade**', TheHharmation, paris. 2001.